TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.1/L.8
4 November 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة للسلع الأساسية
الدورة الثالثة
جنيف، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
البنود ٣ و٤ و٥ و٧ من جدول الأعمال

مشروع استنتاجات متفق عليها مقدم من الرئيس

١- لاحظت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية أن أسعار الكثير من السلع الأساسية، بعد أن هبطت في الأعوام الماضية إلى أدنى مستويات عرفتها في تاريخها من حيث القيمة الحقيقية، قد ارتفعت بحدة من حيث القيمة الاسمية في عام ١٩٩٤، مدفوعة بتحسن الطلب وانخفاض تأثير المخزونات واهتمام المستثمرين وتحركات العملات، ولكن الأمر ظل كما كان عليه من حيث عدم استواء هذا التطور في السعر، إذ ركدت أسعار بعض السلع الأساسية بينما هبطت فعلاً أسعار غيرها، هذا فضلا عن أن أسعار السلع أساسية معينة ظلت من حيث القيمة الحقيقية أقل مما كانت عليه في العقدين السابقين.

٢- وتتطلع اللجنة إلى التصديق على اتفاقات جولة أوروغواي وبدء نفاذها قريبا، لكي يبدأ تحقق الفوائد التي يمكن توقع أن تعود على كل البلدان، ولكن البلدان النامية على الأخص، من تقوية القواعد والمؤسسات ومن تحسين شروط الوصول إلى الأسواق. وذُكر خاصة اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، فهو ذو أهمية خاصة في سياق السلع الأساسية، إذ إنه سيفضي إلى تخفيضات في الإعانات الزراعية، وبالتالي في المعروضات الفائضة في البلدان الصناعية، ولكنه قد يزيد أيضا من تكاليف الواردات بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على أساس مؤقت.

٣- ورحبت اللجنة بالتفكيك التدريجي المتفق عليه لنظام الاتفاق المتعدد الألياف نتيجة لجولة أوروغواي، الأمر الذي سيكون مفيدا للغاية بالنسبة لمنتجي البلدان النامية الأكفاء. ولوحظ أن تصاعد التعريفات ستحدَّد منه نوعا ما التخفيضات المتفق عليها في جولة أوروغواي في التعريفات بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية، ولكن لوحظ أنه ستظل هناك مشاكل ناشئة عن الحواجز غير التعريفية التي تعرقل جهود مصدري السلع الأساسية الأولية للتنويع رأسيا في تصدير منتجات ذات قيمة مضافة.

٤- ودرست اللجنة بتعمق الروابط بين القدرة على المنافسة والتنويع، وقد بيَّن التحليل الإحصائي الذي عرضته الأمانة أنه يمكن استخلاص بعض التعميمات ولكن يجب دائما تكييف نهوج السياسة العامة لكي تلائم الظروف الخاصة لكل بلد. فيمكن للتنويع المساهمة مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي الإجمالي عندما يجري بطريقة تناسب احتياجات البلد. وينبغي اعتبار التنويع أحد الجوانب الهامة لمنهج للسياسة العامة يمكن اتباعه على ضوء إمكانيات التنمية إجمالا واعتبارات الميزة النسبية.

٥- ولاحظت اللجنة مع القلق أن أغلب البلدان التي كانت مستويات اعتمادها على ثلاث سلع أساسية عالية جدا قبل خمسة عشر عاما أو أكثر ما زالت شديدة الاعتماد عليها. وهذه البلدان تحقق في أغلب الحالات معدلات نمو أقل من المتوسط، وأغلبها أيضا بلدان منخفضة فيها مستويات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ووجود قطاع سلعي قوي أساس طيب لتنويع الصادرات، رأسيا وأفقيا على السواء، وقد كانت المشاكل من جانب العرض والافتقار إلى القدرة على المنافسة في القطاع السلعي من العوائق الهامة أمام الأداء الاقتصادي لكثير من البلدان المصدِّرة للسلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، في الأعوام الأخيرة.

٦- وكان من رأي اللجنة أن الإصلاحات الاقتصادية الكلية الملائمة، وإصلاحات السياسة التجارية، والسياسات المناسبة لأسعار الصرف، وتسهيل الوصول إلى العملات الأجنبية من أجل المدخلات المستوردة، وتهيئة مناخ موات للاستثمار، وتنمية القطاع المالي المحلي، وبذل الجهود لتحسين البنية الأساسية، وتدابير تعزيز الصادرات، ولا سيما التجارة بين الجنوب والجنوب، وتشجيع البحث والتطوير وتكوين رأس المال البشري، كلها مجالات ذات أولوية للسياسة العامة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. كما كان من رأي اللجنة أن تحرير الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الحدّ من تصاعد التعريفات، والدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي، وتذليل وإزالة الحواجز أمام الخروج، أمور ضرورية لنجاح جهود التنويع.

٧- ولاحظت اللجنة أن تحسين التسويق سيكون هو أيضا أداة هامة لتحسين إمكانيات التصدير لدى البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. والقدرة على استخدام أدوات التسويق العصرية، وتحسين الوصول إلى المعلومات المتصلة بالتجارة، والقوة التجارية، وعرض المنتجات وترويج الصادرات الفعال، كلها عناصر ضرورية لسياسة تسويق شفافة، إذ يمكنها فتح فرص أسواق جديدة وتحقيق مكاسب من حيث الأسعار المتحققة. وأعمال الأونكتاد في ميدان الكفاءة في التجارة على إثر الندوة الدولية للأمم المتحدة بشأن الكفاءة في التجارة التي عقدت مؤخرا في كولومبوس بأوهايو ستفيد هي أيضا البلدان النامية في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، ينبغي استعراض تقسيم العمل بين شتى المؤسسات التي توفر مساعدة تقنية متصلة بالتجارة، بما في ذلك الأونكتاد والغات/منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، للأونكتاد والغات، بهدف الاستفادة تماما من نقاط القوة الموجودة وزيادة تأثيرها مجتمعة وتفادي الازدواج بلا داع.

٨- ولاحظت اللجنة أن هناك أمثلة ساهم فيها إنتاج السلع الأساسية وتجهيزها في حدوث ضرر بيئي محلي أو عالمي كبير، لذا كان من مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين التعرف على سياسات وتدابير يمكنها تخفيف هذا الضرر. بيد أنه يمكن أيضا لإنتاج السلع الأساسية توفير خدمات بيئية ذات بال عندما يجرى على نحو مستدام، وذلك مثلا بالحد من تحات التربة والعمل كبالوعة للكربون والحد من الإجهاد البيئي بتوفير منتجات لها مزايا بيئية. يضاف إلى هذا أن تحسين القدرة على المنافسة وزيادة استخدام منتجات مواتية للبيئة يمكنهما أيضا المساعدة في زيادة موارد العملات الأجنبية لدى البلدان النامية التي تنشأ منها الكثير من مثل هذه المنتجات، سواء كان ذلك من خلال زيادة الصادرات أو عن طريق الاستعاضة عن الواردات. ومن الضروري مواصلة العمل بشأن هذه القضايا في الأونكتاد وينبغي للأمانة مواصلة تحليلها الممتاز في هذا المجال، وينبغي في ذلك إيلاء التركيز للدراسات النظرية والعملية المتعلقة بتدخيل العوامل الخارجية البيئية، مع التشديد خاصة على التأثير الذي يلحق بالبيئة نتيجة للتشويهات في آليات تكوين الأسعار، ولا سيما تأثير الإعانات، وكذلك التشديد على الدراسات التجريبية لبعض المنتجات المحددة التي يسهل بصددها على ما يبدو تناول مسألة التدخيل.

٩- وكررت اللجنة تأكيد أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، ولا سيما فيما يتعلق بتغير أنماط الاستهلاك (الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١)، وارتأت أن قوى السوق، بمساعدة تزايد إدراك المستهلكين لمزايا المنتجات المواتية للبيئة، يرجح لها توليد طلب أكبر على هذه المنتجات على امتداد الأعوام القليلة المقبلة. وسيكون الأمر على هذا النحو بصفة خاصة بقدر استعداد المستهلكين لدفع علاوة للمنتجات ذات المزايا البيئية. أما في الحالات التي لا تحدث فيها تلقائيا مثل هذه التغيرات في الطلب فيمكن توقع أن يؤدي اتخاذ تدابير ضريبية وتسعيرية لتشجيع تدخيل التكاليف البيئية إلى تغييرات ذات بال في أنماط الاستهلاك.

١٠- ورأت اللجنة أن تحسين المعلومات عن الآثار البيئية للإنتاج، والجوانب اللوجستية المعقولة في النقل، والاستهلاك والتخلص من المنتجات فضلا عن الروابط بين السياسات الاقتصادية والبيئة ستكون أمورا ذات قيمة، ورجت من أمانة الأونكتاد تكثيف أبحاثها في هذه المجالات. ومن الضروري زيادة الجهود لحفز الادراك للمزايا البيئية للمنتجات، وفعالية التسويق أمر أساسي. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي، في ضوء المزيد من البحوث، أن تنظر الحكومات في تعزيز السياسات والتدابير لتدخيل العوامل الخارجية البيئية وكذلك على أنه ينبغي تعزيز التعاون بشأن الأنشطة البحثية لتوزيع التكاليف. وفي هذا السياق اُعترف بضرورة الاضطلاع جماعيا بالتدخيل في القطاعات التي تظهر فيها عوامل خارجية سلبية.

١١- واتفقت اللجنة على أنه يمكن للهيئات السلعية الدولية القيام بدور إيجابي في تعزيز زيادة الاهتمام المولى للقضايا البيئية وناشدت هذه الهيئات أن تأخذ في اعتبارها الالتزامات المقبولة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في إطار الأونكتاد (كرتاخينا)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو)، عندما تضع مسارات عملها؛ ومن المهم بصفة خاصة في هذا الشأن تطبيق تحليل لدورة الحياة على سلعها الأساسية المحددة. وحـُثّت أمانة الأونكتاد أيضا على الاضطلاع بأعمال لتحسين انطباق تحليل دورة الحياة على القضايا السلعية. وللصندوق المشترك للسلع الأساسية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى دور تلعبه في توفير المساعدة للبلدان النامية في تطوير وترويج منتجات مفضلة بيئيا وشـُجـّعت الهيئات السلعية الدولية على تقديم مشاريع في هذا المجال إلى الصندوق من أجل تمويلها.

١٢- وارتأت اللجنة أن هناك مجالا كبيرا للتعاون المالي والتقني بين البلدان المتقدمة والنامية من أجل تحسين المزايا البيئية للمنتجات الطبيعية. والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتيح أيضا فرصا هامة في هذا المجال. ورجي من الأمانة أن تدرس مع الفاو ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة جدوى إنشاء تجمع لرجال الأعمال من القطاع العام والخاص وعلماء البحث والتطوير التجاريي الوجهة والأكاديميين والتكنولوجيين للعمل من أجل تطوير ونقل تكنولوجيات مبتكرة لإنتاج السلع الأساسية السليمة بيئيا.

١٣- وبعد أن استمعت اللجنة إلى تقرير رئيس فريق الخبراء المعني بإدارة المخاطر، أشادت به لعرضه، وأعربت عن شكرها للخبراء الذين كرسوا وقتهم وطاقتهم لكي يتحقق النجاح لاجتماع فريق الخبراء. ولاحظت اللجنة مع التقدير توصيات السياسة العامة المقدمة من فريق الخبراء، ورجّحت أن تتزايد أهمية إدارة المخاطر السعرية بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة للسلع الأساسية على امتداد الأعوام القليلة المقبلة. ولكن التوسع فيما بين البلدان النامية في الاعتماد على التقنيات والأدوات العصرية لإدارة المخاطر سيتوقف بالضرورة على توافر ما يلزم من متطلبات السياسة العامة والمتطلبات من المؤسسات والهياكل الأساسية والموارد البشرية. لذا رجت اللجنة من أمانة الأونكتاد أن تنشر على نطاق واسع المعلومات الكبيرة الفائدة التي جمعتها بشأن الموضوع، من خلال أنشطة المتابعة في مجال المساعدة التقنية أو من خلال طرائق مناسبة أخرى بحيث يتسنى النهوض بالإدراك والفهم المحليين لهذه التقنيات والأدوات. كما حثت اللجنة أمانة الأونكتاد على مواصلة عملها بشان إدارة مخاطر السلع الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الأساسية وبناء المؤسسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

- - - - -